
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي في القرنين الخامس والسادس الهجريين

الحسين بولقطيب

مقدمة :

مما لا جدال فيه أن الظروف الاقتصادية تعدّ من أهم العوامل الفاعلة في التاريخ، ومن هذا المنطلق على الباحث ألا يهمل دورها أو يقلل من شأنها. وقد انتبه العلاّمة ابن خلدون إلى خطورة الجانب الاقتصادي، وضرورته في قيام الدول، إذ بالإضافة إلى العصبية والدعوة الدينية «لا بد للملك من الجند والمال»(١). فالمال هو الذي يؤمن رواتب الجند ويرعى حاجات الملك. ونظراً لقلة الدراسات الاقتصادية التي تهم الغرب الإسلامي في الفترة الوسيطة، فإن على الباحث أن يتجه رأساً نحو المصادر الأصيلة للفترة، منقباً فيها عن معلوماتها الاقتصادية التي بإمكانها رغم ضآلتها وتواضعها أن تجلو الغموض الذي يحوط أحياناً الجوانب السياسية والاجتماعية.

إن أول صعوبة تواجه الدارس للجوانب الاقتصادية من تاريخ الغرب الإسلامي نوعية وطبيعة المصادر التي سيجد فيها معلوماته. فالاعتماد على نوع واحد قد لا يساعد على القيام بالكشف التام، والإحاطة الشاملة. ذلك أن

---

(١) ابن خلدون (عبد الرحمان): «المقدمة» تحقيق لجنة من العلماء، دار الفكر، بدون تاريخ، ص ٢٤٥.

المعلومات الاقتصادية توجد مبعثرة بين صفحات مصادر متعددة. وهكذا، لا بد للباحث أن يستقصي مصادر متنوعة سواء أكانت تاريخية أو جغرافية أو فقهية. أما الصعوبة الثانية فتتمثل في كون بعض الوثائق المنتمية للفترة كتبت بإيعاز من السلطة أو تحت رعايتها، أو من طرف أشخاص تعصبوا لدعوتها، أو ناصروا أمراءها. فالأمر يتطلب، والحالة هذه، نوعاً من النقد التاريخي، على اعتبار أن نظرة الوثائق المخزنية تبقى، في التحليل الأخير، نظرة أحادية. هذا، بالإضافة إلى كونها متأخرة لأن المجتمع القبلي لم يوظف الكتابة في تسجيل تاريخه، بل اعتمد بالأساس على قوة الذاكرة والرواية الشفوية.

وإذا كنا حتى الآن نعرف ما فيه الكفاية عن تنظيم الدول التي شهدها المغرب في العصر الوسيط، بإنجازاتها العمرانية وصراعاتها السياسية والمذهبية، فإن ما نكاد نجهله هو الأسس الاقتصادية التي قامت عليها هذه الدول. ما يقال في الغالب هو أن الفلاحة كانت مزدهرة، وأن المغرب شهد سيولة نقدية فضية وذهبية، غير أن مصادر هذا الغنى تبقى، مع ذلك، غير معروفة بشكل دقيق[1]. فإذا افترضنا أن الذهب كان يُجلب من بلاد السودان، فمن أين كانت تأتي الفضة؟ إن مصادر الثروة المالية للمغرب ليست كلها خارجية ـ كما يحلو للبعض أن يردد ـ بل وإن بعض المعادن الهامة كانت تستخرج من باطن أرضه. وهكذا، وفي غياب دراسات دقيقة للقطاعات الإنتاجية بالمغرب الوسيط، فإن كثيراً من الأمور لا يمكن ـ في أحسن الأحوال ـ إلا أن تخمن تخميناً!

١ ـ الزراعة والرعي:

قبل التطرق للحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي خلال العصر الوسيط، نرى من اللائق القيام بحصر القبائل التي تشكل هذا الحلف. فابن خلدون يذكر برغواطة وغمارة وأهل جبل درن كأشهر قبائلهم[2]. إلا أنه سرعان

(١) Rosenberger (B): «Autour d'une fraude mine d'argent du mojen âge maroccain» **in** Héspéris Tamuda, Vol. V, Fasc. unique, 1964, p 51.

(٢) ابن خلدون (عبد الرحمان): «العبر وديوان المبتدأ والخبر» ج ٦ تحقيق سهيل زكار، ط ١، دار الفكر، بيروت ١٩٨١ ص ٢٧٥.

ما ينتبه إلى أن هذا التحديد ناقص لبقاء تعبير أهل جبل درن عاماً وفضفاضاً، فيعود ليحدد هؤلاء في قوله: «. . . إن قبائل جبل درن وما حوله كثير مثل هنتاته وتينملل وهرغة وجنفيسة وجدميوة وهزرجة ووريكة وهزميرة ورجراجة وحاحة وبني ماغوس وجلاوة وغيرهم مما لا يحصى»[١].

أما عبد الواحد المراكشي فإنه يحصر هذه القبائل كالتالي: «وقبائلهم التي ينطلق عليها هذا الاسم هي: هسكورة وصنهاجة ودكالة وحاحة ورجراجة وجزولة ولمطة وجنفيسة وهنتاته وهرغة وقبائل أهل تينملل وحول مراكش قبائل منهم أيضاً وهم هزميرة وهزرجة وهيلانة، فهؤلاء هم الذين يجمعهم اسم المصامدة»[٢]. في حين يجعل صاحب «مفاخر البربر» المصامدة ينتمون إلى قبائل «حاحة ورجراجة ووريكة وهزميرة، وجدميوة، وجنفيسة وهزرجة ودكالة وهنتاتة وبني ماغوس وجلاوة وقبائل لا تحصى كثرة وعدداً»[٣].

إن ما يمكن للدارس أن يسجله بصدد تحديد قبائل المصامدة من طرف مؤلفي العصر الوسيط هو اختلافهم في عددها. إذ في الوقت الذي تظهر فيه قبائل عند البعض تختفي عند البعض الآخر، وهذا راجع في اعتقادنا إلى أن عملية التصنيف خضعت لمعايير الوزن البشري والفعل السياسي، والموقف من الحركة الموحدية عموماً. فالقبائل السابقة لمناصرة الدعوة التومرتية بدت عند كل المؤرخين تقريباً، باستثناء صاحب «مفاخر البربر» الذي نسي قبيلة هرغة، قبيلة الإمام المهدي، حيث لم يذكرها ضمن قبائل المصامدة[٤]. وهو في اعتقادنا خطأ ناتج عن السهو. بل إن أحد الباحثين المحدثين[٥] نفسه اضطرب عليه أمر التصفيف فعد الكتاميين من المصامدة.

---

(١) نفسه ص ٣٨٠.

(٢) المراكشي (عبد الواحد): «المعجب في تلخيص أخبار المغرب» تحقيق محمد سعيد العريان وآخرون، ط ٧، دار الكتاب، الدار البيضاء ١٩٧٨ ص ٤٨٣.

(٣) مجهول: «مفاخر البربر» مخطوط (نسخة مصورة) ص ٤٢.

(٤) نفسه ص ٤٢.

(٥) حركات (ابراهيم): «المغرب عبر التاريخ» دار السلمي، الدار البيضاء، ١٩٦٥، ج ١ ص ٢٦٠.

أ ـ النشاط الزراعي:

شكلت الزراعة النشاط الأساسي في المجتمع المصمودي خلال العصر الوسيط. وهذه الحقيقة نلمسها بوضوح في أغلبية المصادر التاريخية والجغرافية التي تحدثت عن نمط عيش أفراد هذا المجتمع. وعلى نفس هذا الخط سارت جل الدراسات الحديثة، حيث اعتبرت برابرة مصمودة زراعاً مستقرين يستوطنون المدن والقرى والمجاشر، ويلتصقون بالأرض. غير أن امتهان الزراعة في بعض مناطق الوطن المصمودي لم يكن بالشيء الهين خصوصاً إذا علمنا مدى عتاقة تقنيات وأدوات العمل المستخدمة في هذا الميدان.

وأول مشكل عانت منه الزراعة المصمودية هو مشكل الماء، الذي غالباً ما تسبب في عدة صراعات سواء بين الأشخاص أو بين القبائل وكتب النوازل المنتمية للفترة مليئة بالقضايا التي أثارها هذا العنصر الحيوي. والمغرب عموماً يعتمد في مياهه على أربعة موارد أساسية هي: الأمطار والأنهار والعيون والآبار. ومما يلاحظ أن أمطار المغرب لا تخضع لنظام مضبوط في عمليات التساقط. فقد تتساقط لمدة شهر كامل دونما انقطاع، كما قد تتوقف لمدة عام أو أعوام متصلة. وفي الوقت نفسه هناك تباين واضح في الكميات التي تتلقاها المناطق، وهكذا فإن موقع المنطقة، وطبيعة تكوينها الجيولوجي، وكونها سهلاً أو جبلاً، كلها عوامل تؤثر على الحالة المائية للبلاد(١). ونتيجة لذلك، فإن الحياة تبدو صعبة في بعض المناطق، ففي الأطلس الصغير، وشرق الأطلس الكبير، تقل الأمطار حتى أنها لا تكفي لنمو المزروعات بشكل سليم مما يؤثر سلباً على الانتاج. أما قمم دَرَنْ (الأطلسي الكبير)، فإنها تتلقى كميات هائلة من الأمطار، مما يؤدي إلى انجراف التربة، وإلى فيضانات مهولة تقضي في كثير من الأحيان على المحاصيل.

من الطبيعي، والحالة هذه، أن يتحكم المناخ في طبيعة أنشطة السكان. فحيث تكثر التساقطات يمكن للزراعة أن تعطي منتوجات مشابهة لتلك التي

---

(١) بل (ألفرد): «الفِرق الإسلامية في الشمال الأفريقي» ترجمة عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨١ ص ٤٠.

تعطيها أقاليم أوروبا المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وفي المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية يمكن زراعة النخيل وبعض أشجار الفاكهة والخضر، كما هو الشأن في واحات الصحراء. أما في المناطق التي تعرف شحاً في التساقطات، فلا بد من العيش على تربية الماشية، حيث تساق القطعان بحثاً عن المراعي وأماكن الماء، وبينما نجد لدى الزارع المستقر فكرةً عن حدود أرضه، فإننا نلاحظ على العكس من ذلك غياب هذا المفهوم لدى الكسابة والرحل[١].

ومن هنا، فإن المناخ هو الذي تحكم في توزيع السكان إلى مستقرين، وأنصاف رحل، ورحل. وقد كانت الزراعة نتيجة للظروف المذكورة زراعة توكلية، فالمحصول لم يكن مضموناً حتى في المناطق الأفضل رياً فما بالك بالمناطق التي تعاني من شُحٍّ مائي. وإلى جانب عدم انتظام التساقطات، كانت هناك كوارث أخرى تهدد المحاصيل الزراعية نخص منها بالذكر غارات الجراد والفيضانات. وقد لخص ابن عذاري المراكشي هذه الوضعية في قوله التالي: «. . . وفي هذه السنة (٥٣٦هـ/١١٤١م) أكل وادي فاس باب السلسلة، وفتقت جزيرة مليلة، وأكل البحر طنجة إلى الجامع الكبير، وأكل سبو أخبية لمتونة. . . وبلغ الشعير في ذلك الوقت ثلاثة دنانير للسطل»[٢].

على أنه من الإنصاف القول بأن السياسة المائية عرفت تطوراً ملموساً على يد المرابطين. فعلى الرغم من قلة خبرتهم في الميدان الزراعي - باعتبارهم كانوا رحلاً قبل تأسيس دولتهم - فإنهم طوروا وسائل الري. فقد تم استدعاء المهندس الأندلسي عبدالله بن يونس لرئاسة المشروع الذي استهدف إيصال الماء إلى مراكش لسقي بساتينها وبحائرها. وبالفعل، فإن هذا المهندس ابتكر طريقةً هندسية بديعة جعلت الماء يرتفع من منخفض الأرض إلى أعلاها بغير روافع[٣]. كما استفاد

(١) نفسه ص ٤١.

(٢) ابن عذاري (المراكشي): «البيان المغرب: القسم الموحدي» تحقيق مجموعة من الأساتذة، ط I ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٥ ص ٩٩.

(٣) الإدريسي (الشريف): «وصف أفريقيا الشمالية والصحراوية» نشر بيريس، الجزائر ١٩٥٧ ص ٤٢.

الفلاحون من مياه وادي تانسيفت، حيث كانوا يحولون مجراه نحو حقولهم وبساتينهم لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع، بينما يتركونه بقية الأيام ليسير في مجراه الطبيعي، مخترقاً المدينة وبذلك تستفيد منه بقية السكان وعلى رأسهم الحرفيون.

لقد كان سكان السهول على الخصوص يوصلون الماء إلى حقولهم وبساتينهم بواسطة القنوات والسواقي. وفي حالة عدم كفاية الماء، فإنهم كانوا يتناولونه حسب ترتيب معلوم يحظى برضى المجيع، والأسبقية في السقي للأراضي المزروعة، أما غير المزروعة فلا حق لها في ماء الساقية، حتى وإن كان صاحبها منتمياً إلى القرية[1]. وكان بعض المزارعين تحت ضغط الحاجة يعملون على كراء حصتهم من الماء لغير المنتمين إلى القرية أو لإخوانهم الراغبين في الاستزادة منه[2]. كما كانت طريقة الإعارة معروفة أيضاً[3].

ويبدو أن الزراع المصامدة الجبليين لم يعيشوا أزمة الماء بنفس الحدة التي عاشها إخوانهم في السهول. ويرجع ذلك في اعتقادنا إلى أسباب موضوعية يأتي على رأسها صغر مساحة أراضيهم، بالإضافة إلى وجود كثير منها على ضفاف الأودية، زد على هذا تعدد العيون والمنابع المائية بجبال دَرَن[4].

وعلى العموم، فإن المياه شكلت عنصراً أساسياً للزراعة الوسيطة، إذ بدونها يستحيل قيام حياة زراعية في كثير من المناطق، فلا غرابة، إذن، أن تتسبب في كثير من النزاعات والخصومات. وهو الأمر الذي كان يستدعي في كثير من الأحيان تدخل الفقهاء لحلها طبقاً للشرع الإسلامي، ومع ذلك، فإن القرى

(١) الونشريسي (أبو العباس): «المعيار المغرب» تحقيق جماعة من الفقهاء، نشر وزارة الأوقاف، الرباط ١٩٨١ ج ٥ ص ١٢.

(٢) ابن رشد (محمد): «فتاوي ابن رشد» تحقيق المختار التليلي، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧، ج ٣ ص ١٣٠٧.

(٣) نفسه ص ١٣٠٧.

(٤) البكري (أبو عبيد): «المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب» مكتبة المثنى، بغداد، دون تاريخ، ص١٩٠.

المصمودية حاولت أن تحقق نوعاً من الاكتفاء الذاتي، الذي صاحبه نوع من الانغلاق، والاستغناء عن الغير. ذلك أنها لم تكن تطلب المساعدات الخارجية إلا إبان المجاعات والمحن، وهو الأمر الذي، ربما، عناه ابن خلدون حينما أشار إلى أن المصامدة «استغنوا بقطرهم عن أقطار العالم»(١).

إن الامتداد الواسع لبلاد المصامدة هو الذي جعل مواردها الفلاحية والمعدنية تعرف نوعاً من التكامل. وللوقوف على هذا التكامل سنعمل على تحديد المميزات الزراعية لكل منطقة، بادئين من حدود البلاد الجنوبية.

١ ـ منطقة السوس:

تضم بلاد السوس مدناً كثيرة وقرى شاسعة يخترقها «وادي ماسة»(٢) الذي يسقي زروعها وسهولها. ومدينة أيجلى هي قاعدة هذه البلاد، فهي مدينة سهلية كبيرة تقع على الوادي المذكور، ويشتهر سكانها بغراسة النخيل وقصب السكر. ونظراً لوفرة إنتاج هذين الصنفين، فإن السكان اعتمدوا عليهما بشكل أساسي في حياتهم الاقتصادية. وقد لاحظ صاحب «كتاب الاستبصار» أن سكان أيجلى «يبيعون حِمْلَ التمر بها دون ثمن كراء الدابة من الجنان إلى السوق»(٣). كما كانوا يكثرون من شرب ماء قصب السكر لتوفر معاصره(٤). أما إدامهم فهو زيت الأرقان(٥)، الذي يستخرج من حبات صغيرة يشبه شكلها شكل العبقر، بينما يشبه شجره شجر الكمثرى، إلا أنه لا يعادله في ارتفاعه. وزيت الأرقان صحي للغاية، إذ أنه «يسخن الكلى ويدر البول»(٦).

(١) ابن خلدون: «العبر...» ج ٦ ص ١٩٨.
(٢) تنطق الكلمة في اللغة البربرية هكذا (مَاسْتْ)، وربما تكون هي ماستات التي ذكرها بليني الروماني. وهي تقع على مصب الوادي المسمى بهذا الاسم. وهي مدينة قديمة لأنها في عهد البكري كانت رباطاً معروفاً. انظر: السوسي (المختار): «خلال جزولة» تطوان، دون تاريخ، ج٢ ص٢٢٨.
(٣) مجهول: «كتاب الاستبصار» تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، الدار البيضاء ١٩٨٥ ص ٢١٢.
(٤) نفسه ص ١٢١.
(٥) نفسه ص ٢١٢.
(٦) نفسه ص ٢١٢.

وبالقرب من أيجلى، وعلى بعد ستة مراحل تقع مدينة تامـدولت[١]. وهي من بقايا الأدارسة، إذ هي من تأسيس عبدالله بن إدريس العلوي، الذي كان والياً على السوس لأخيه أمير المغرب محمد بن إدريس. وقد بنيت على ضفاف نهر درعة، الشيء الذي ساعد أهاليها على ممارسة زراعة شتوية ذات مردودية عالية. وقد عبر البكري عن ذلك حينما لاحظ بأن «الأرض هنا جيدة تعطي المائة عن واحـد»[٢].

وإلى الغرب من تامـدولت تمتد بـلاد جزولـة، وهي بلاد قليلة الأمـطار والأراضي الخصبة، مما جعل الزراعة فيها تحتل مرتبة ثانوية. ونظراً لعدم انتظام التساقطات، فإن برابرة جزولة اهتموا بزراعة الشعير، الذي لا يتطلب كميات كبيرة من المياه، ويتكيف مع ظروف الجفاف. وسكان المنطقة أنفسهم اعتادوا على هذه الظروف المناخية القاسية. فهم يقومون بزراعة كـل الأراضي الصالحـة في المواسم التي يتوسمون فيها الجودة، ويحتفظون بكميات من الشعير لاستهلاكها أثناء السنوات العجاف. ولم تتغير هذه الوضعية كثيراً في القرون التالية. فالوزان الذي زار المنطقة في منتصف القرن السادس عشر سجل نفس الملامح التي أبرزتها الكتابات السابقة عنه «فسكان هذه الناحية خشنون لا مال لهم، لكنهم يملكون ماشية كثيرة وكمية كبيرة من الشعـير»[٣].

وشمال منطقة جزولة تقع منطقة مـاسة التي أسهب الجغـرافيون في ذكـر خيراتها الفلاحية وتعدد حرفهـا. فهي عند الإدريسي ذات «قـرى كثيرة وعـمائر متصلة بعضها ببعض، وبها من الفواكه الجليلة أجناس مختلفة وأنواع كثـيرة»[٤]. ومما زاد من شهرتها توفرها على رباط ديني كان له خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين شأن كبير عند العُبَّاد والزهاد والمرابطين في سبيل الله[٥]. ونظراً لتوفر

---

(١) نفسه ص ٢١٣.
(٢) نقلاً عن المختار السوسي «خلال جزولة» ج٣ ص ٨٨.
(٣) الوزان (الحسن): «وصف أفريقيا» ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط ١٩٨٠ ص ٨٤٤.
(٤) الإدريسي: م. س ص ٣٩.
(٥) مجهول: «الاستبصار» ص ٢١٢.

الموارد المائية، فإن سكان ماسة، وخاصة منهم سكان تارودانت اهتموا بزراعة قصب السكر، وإنشاء معاصر له. وبما أن انتاجه فاق كميات الاستهلاك الداخلي، فإن السكان صدروه إلى مختلف أنحاء الغرب الإسلامي، وهو ما سجله الحميري حينما قال بأن «ماسة تصدر السكر إلى جميع بلاد المغرب والأندلس وإفريقية»[١]. ويبدو أن قيمة السكر الماسي لم يكن تنحصر في قيمته الغذائية وحسب، وإنما أيضاً في منفعته الطبية[٢].

إن هذا الغنى الذي ميز منطقة ماسة عن باقي مناطق المغرب هو الذي جعلها قبلةً للتجار، حتى أن بعض العناصر اليهودية فضلت الاندماج بالسكان لممارسة الأعمال التجارية[٣]. ومن الطبيعي أن يجعل هذا التكامل الاقتصادي المميز لماسة سكانها يحيون في سعة من العيش، حتى أن الإدريسي جعلهم «من أرفه الناس وأكثرهم خصباً»[٤]. وبالإضافة إلى الاهتمام بالعمل الزراعي، فإن سكانها مارسوا أعمالاً تكميلية، خصوصاً منها تلك التي لا تتطلب وقتاً كثيراً ولا جهداً كبيراً، وتأتي على رأسها تربية النحل لتوفير العسل، وهي المادة التي اعتمد عليها السكان بشكل كبير في تغذيتهم[٥]. ونظراً لجودة العسل السوسي، فإنه لقي إقبالاً لا نظير له من قِبَل سكان المغرب. فهو عسل «يفوق عسل جميع الأقطار»[٦]. وقد توصل السكان إلى أن يصنعوا منه نبيذاً بعد أن يصبوا عليه مقداراً من الماء المغلي[٧].

---

(١) الحميري (عبد المنعم): «الروض المعطار في خبر الأقطار» مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت ١٩٨٠، ط I، ص ٣٣٠.
(٢) مجهول: «الاستبصار» ص ٢١٢.
(٣) السوسي: «خلال جزولة» ج ٢، ص ٢٢٧.
(٤) الإدريسي: م. س. ص ٣٩.
(٥) مجهول: «أجوبة نفيسة في الفقه» مخطوط، الخزانة العامة، الرباط، رقم د ١٩٢٤ ورقة ٢٢٩.
(٦) الاستبصار ص ٢١٢، الروض المعطار ص ٣٣٠.
(٧) الاستبصار ص ٢١٢.

٢ ـ جبال دَرَن (الأطلس الكبير)

وإذا نحن تركنا مدينتي تارودانت وتيويـوني[١] في اتجاه الشمال، فإن أراضي درن تواجهنا بجبالها ووديانها، وأشرطتها الزراعية الضيقة. وتعتبر بلاد مكسورة أولى أراضيه من ناحية الشرق[٢]. ونظراً لقلة الأمطار التي تتلقاها هذه البلاد، فإن النشاط الزراعي بها قليل، فعوض الزراعة وجه السكان كل جهودهم نحو قطاع تربية الماشية، والأعمال الحرفية المرتبطة به، فالهسكوريون حسب ما يرويه ابن سعيد «يملكون عدداً لا يحصى من الماعز، كما تدبغ في ناحيتهم جميع الجلود الواردة من الجبال المجـاورة»[٣].

تعتــبر الأراضي الـزراعيــة قليلة بمنـاطق درن، غــير أنّ مــا يقلل من افتقارالسكان احتواء جباله على العديد من الثمار كالتـين والعنب والجوز واللوز والسفرجل والكمثرى والمشمش[٤]. وهي المنتوجات التي كان السكان يصدرونها نحو الأسواق القريبة منهم كسوق أغمات، فيشترون بعائداتها المواد التي لا تنتجها البيئة الجبلية. أما خلال بقية أيام الأسبوع، فإنهم يتبادلونها في إطار اقتصاد تُلْغَى فيه وساطة النقـد[٥]. وتشتهر جبال درن بإنتاج الزبيب، الذي حـظي بإقبـال وإعجـاب ملوك المغرب لخلو أكـثره من النواة[٦]. وبمـا أن إنتاج العنب فـاق

(١) تعتبر تويوني عاصمة المرابطين بالسوس. ففي سنة ٥١٦هـ/١١٢٢م هاجم المرابطون هرغة قبيلة المهدي وغنموا منها حوالي ٤٠٠ أسير ونقلوهم إلى تويوني. إلا أنه في السنة التالية تمكن الموحدون من الانتصار على المرابطين. فحرروا أسراهم.
كانت تويوني عبارة عن قلعة محصنة بنيت على المجرى الأسفل لوادي سوس، تفصلها عن مدينة تارودانت مسيرة يوم واحد. ويبدو أن بناء هذه القلعة يعود إلى زمن بعيد، غير أن اسمها لم يظهر في المصادر التاريخية إلا ابتداء من القرن السادس الهجري. وترجع أهمية تويوني إلى أنها ستلعب دوراً بارزاً لمدة قرن ونصف في تاريخ منطقة السوس خلال العصر الموحدي. راجع بصدد ذلك:
MEUNIE (J):« Le Maroc Saharien» Paris 1982, p 248.

(٢) ابن سعيد (المغربي): «كتاب الجغرافيا» بيروتI، ص ١٣٥.

(٣) نفسه ص ١٢٩.

(٤) الإدريسي:م.س. ص ٤١، البكري ص ١٩٠.

(٥) الإدريسي: ص ٤١.

(٦) الإدريسي: ص ٤٠ ـ ٤١، الاستبصار ص ٢١١.

الاستهلاك المحلي، فإن السكان كانوا يعصرونه، ويستخرجون منه شراباً محلياً أطلقوا عليه اسم «الرُّب» استعانوا به على مقاومة برودة الجبل. وهم يرون شربه حلالاً مالم يصل بشاربه إلى حد السكر[١].

ولم يعدم المجتمع المصمودي الجبلي بعض العناصر التي مارست الزراعة رغم قلة الأراضي الصالحة لها، ورغم ضعف مردوديتها. وكانت الأراضي الزراعية في الغالب تنحصر في تلك الأشرطة الضيقة الممتدة على ضفاف الأنهار أو سفوح المنحدرات، وقد عانت الأراضي الأخيرة من مشاكل التعرية الناجمة عن الانهيارات الصخرية والسيول الجارفة، مما كان يزيد من هزالة الانتاج. ومع ذلك، فإن كل قرية من قرى درن كانت تشكل وحدة اقتصادية متكاملة تتمتع بالاكتفاء الذاتي، فهي تعيش على خضر وفواكه حدائقها، ولحوم وألبان ماشيتها، وزيوت أشجارها، وعسل خلاياها. وقلما يغادر سكان هذه القرى أوطانهم، باستثناء سنوات القحط والجفاف، حيث ينزلون نحو المناطق السهلية لاستثمار ثرواتها.

ومن الأنشطة الثانوية التي مارسها سكان الجبل نشاط الصيد البري، الذي كان يوفر لكثير منهم ما يحتاجون إليه من لحوم طرية. فغابات درن مليئة بالأرانب والوعول والغزلان، حتى وإن كان الوزان يشير إلى أن سكان حاحة لم يعتادوا صيد هذه الحيوانات[٢]. وربما يعود السبب إلى اهتمام الحاحيين بالنشاط الزراعي كنشاط أساسي في حياتهم الاقتصادية لتوفر الأراضي الصالحة للزراعة. أما بغابات درن، فإن السكان اهتموا بالصيد البري، وأولوه عناية خاصة، بدليل ما أشار إليه ابن خلدون فيما وصف أرض المصامدة: «وزكت فيها مواد الزرع والضرع وانفسحت فيها مسارح الحيوان ومراتع الصيد»[٣].

وعلى العموم، فإن نمط عيش سكان المناطق الجبلية يختلف في كثير من جوانبه عن نمط عيش سكان السهول. إذ يعتمد سكان الجبل على ما توفره بيئتهم

(١) الإدريسي: ص ٤٠.
(٢) الوزان: م. س. ص ٧٧.
(٣) ابن خلدون: «العبر» ج ٦ ص ٢٩٨.

كزيت الأرقان، وخضر وفواكه مختلفة. أما المهتمون منهم بالزراعة فهم يزرعون الشعير لقدرته على مقاومة الجفاف، وتكيفه مع تربة هزيلة الخصوبة. أما القمح فهو قليل، يستورده السكان في الغالب من دكالة[1]، التي اعتبرها المصامدة خزاناً لهذه المادة الثمينة.

٣ ـ سهل الحوز:

يعتبر سهل الحوز من أخصب مناطق المغرب الفلاحية. وتقع ضمن أراضيه مدينتان كانت لهما قبل تأسيس مدينة مراكش شهرة تاريخية كبيرة، وهما أغمات وريكة وأغمات أيلان. وإذا كانت مدينة نفيس قد فاقت مدينة أغمت وريكة من حيث الأهمية لفترة ليست بالقصيرة، فإن أغمات وريكة سرعان ما انطلقت في عملية بناء اقتصادية شاملة مكنتها من تجاوز نفيس ووضعها في الظل. وقد ساعدها على ذلك وقوعها في منطقة ممطرة ملائمة للزراعات الشجرية، كما أنها امتداد طبيعي للدير.

إن هذه المميزات هي التي دفعت رحالة معروفاً إلى جعل مكانها «أحسن مكان في الأرض»[2].. وتحيط بأغمات بساتين كثيرة وصفوف من أشجار النخيل. والسكان هنا، يعتمدون بدرجة أساسية على انتاج حقولهم من الحنطة، التي أقاموا لطحنها مجموعة من الأرحاء المائية، على الوادي الذي يخترق المدينة. ويبدو أن كثرة البساتين والبحائر هي التي جعلت سكان المدينة يحولون مجرى النهر لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع لسقيها.

وفي إطار التكامل الفلاحي بين أغمات ونفيس، فإن فلاحي هذه الأخيرة كانوا يصدرون إلى أسواق أغمات بعض المنتوجات الفلاحية، وعلى رأسها التفاح، الذي كانت تباع منه حمولة بغل بنصف درهم[3]. إن تنوع المنتوجات الزراعية لأغمات وكثرتها هو الذي أدى إلى هبوط أثمانها، وهو ما سجله أحد الرحالين حين

(١) الوزان، ص ٨٩.
(٢) الإدريسي، ص ٤٢.
(٣) البكري، ص ١٥٣.

اعتبرها «أغزر بلاد المغرب وأوفرها خيراً»[١]. ومن المحتمل أن يكون بناء مراكش قد أثر على الدور الاقتصادي لهذه المدينة، وأدى، بالتالي، إلى فقدانها لتلك الشهرة التاريخية التي كانت لها على مر العصور، فالوزان الذي زارها حوالي منتصف القرن السادس عشر، وصف بشكل يدعو للأسى ما آلت إليه أحوالها العمرانية والاقتصادية من تدهور[٢].

وقد عرف سهل الحوز ازدهاراً زراعياً بعد تمركز المرابطين به. وعلى الرغم من أن البكري يؤكد بأن قبائل صنهاجة لم تكن تعرف فلاحة الأرض ولا زراعتها، لاعتمادها أساساً على ما توفره لها قطعان جمالها من لحوم وألبان ـ حتى أن كثيراً من عناصرها تقضي حياتها دون أن تكون قد أكلت كسرة خبز[٣] ـ فإن الاستقرار بسهل الحوز وما صحبه من تأسيس سلطة مركزية فرض على بعض العناصر اللمتونية الاهتمام بالزراعة لتلبية حاجياتها وحاجيات بقية العناصر المشغلة بالحرب، ومما كان يشجع على ممارسة هذه النشاط خصوبة التربة وتوفر مياه الري، وأكثر من هذا، وذاك، وجود تقاليد زراعية بالمنطقة. ولم يمضِ غير وقت قصير حتى تحولت مراكش إلى جنة خضراء تحيط بها البساتين والبحائر. وقد استفاد الزرع من مياه وادي تانسيفت، الذي كان وقتذاك دائم الجريان، بل إنه كثيراً ما كان يفيض خلال فصل الشتاء فيأتي على منتوجات البحائر المجاورة له. وهو ما تطلب من الأمير المرابطي علي بن يوسف بناء قنطرة عليه لربط أراضي الضفتين[٤].

---

(١) ابن حوقل (النصيبي): «صورة الأرض» دار مكتبة الحياة، دون تاريخ، ص ٩٠.

(٢) يقول الوزان عن أصول هذه المدينة ما يلي: «... غير أن هذه المدينة أصبحت اليوم مأوى للذئاب والثعالب والغربان وما شاكلها من الطيور والوحوش، ولم يعد يسكن الحصن في هذه الأيام سوى ناسك مع مائة من مريديه، الذين كانت لهم جميعاً خيول في غاية البهاء، وقد عملوا على أن يعترف بهم كحاكمين، لكنهم لم يجدو أحداً يحكمونه...» انظر: «وصف أفريقيا» ص ١٠٨.

(٣) البكري، ص ١٧١، الاستبصار ص ٢١٣.

(٤) الإدريسي ص ٤٢.

٤ ـ السهول المحيطية:

إذا كان النشاط الزراعي قد تميز بالمحدودية وضعف المردودية في المناطق الجبلية، فإنه على العكس من ذلك، قد اكتسى أهمية خاصة في المناطق السهلية ومناطق الدير لوفرة الأراضي الزراعية من جهة، وارتفاع نسبة الساقطات خصوصاً في الأراضي المطلة على البحر المحيط من جهة أخرى. ففي السهول التي استوطنتها قبائل حاحة ورجراجة وبنى ماكر تكاد الزراعة تتفوق على ما عداها من الأنشطة الأخرى، حتى أن الرواج الذي عرفه مرسى آسفي ومرسى العيط، إنما كان سببه وفرة الانتاج الزراعي للمنطقة. فمرسى العيط تصل إليه السفن «فتخرج منه الحنطة والشعير»(١).

أما أرض دكالة فهي ذات شهرة زراعية، ومما ساعدها على اكتساب هذه الشهرة اتساع سهولها، وارتفاع نسبة السكان المستقرين «فأرض دكالة كلها منازل وقرى ومناهل»(٢). وربما تكون سعة أراضيها هي التي جعلت صاحب «كتاب الاستبصار» يصاب بالاضطراب فيدخل مدينة مراكش ضمن أراضيها(٣).

وهكذا، فإن اتساع السهول وخصوبة التربة هما اللذان جعلا الدكاليين يفضلون زراعة القمح، الذي زاد انتاجه عن حاجياتهم مما جعلهم يصدرونه إلى المناطق التي تعاني خصاصاً في الانتاج الفلاحي، وعلى رأسها مناطق درن. بل إن شهرة القمح الدكالي تعدت الإطار المحلي لتصل إلى بلاد الأندلس. ذلك أن بعض تجار مالقة كانوا يقصدون ميناء أزمور لتسويق بعض منتوجاتهم، وعلى رأسها التين، ثم يشحنون سفنهم بالقمح المحلي لتزويد سكان مدينتهم بهذه المادة الغذائية الضرورية(٤).

---

(١) نفسه ص ٤٩.
(٢) نفسه ص ٤٩.
(٣) الاستبصار ص ٢٠٩.
(٤) Hady (R.I): «Contribution àl'étude de la vie économique en occident musulman médiéval» R.O.M.M.N. 15-16, 1973, p. 86.

٥ ـ جبال غمارة:

لم يختلف نمط عيش قبائل غمارة عن مثيله عند إخوانهم بحبل درن. ذلك أنه رغم وعورة تضاريس الجبال التي قطنوها، فإنها كانت، مع ذلك، تحتوي على «بسائط كثيرة للحـرث»(١) بالاضافة إلى هذه المميزات الزراعية التي جعلت جبال غمارة من «أخصب جبال المغـرب»(٢)، فقد احتوت كذلك على عدة أصناف من الفواكه وعسل ومراعي للماشية، ويعتقد صاحب «كتاب الاستبصار» بأن الاكتفاء الذاتي، الذي خولته هذه الجبال لساكنيها هو الذي دفع الغماريين إلى أن يتمردوا دوماً على الأمراء والسلاطين حتى اشتهروا بذلك(٣).

٦ ـ طرق استغلال الأرض وبعض مشاكل الزراع:

ما من شك في أن العمل الزراعي في بيئة كالبيئة المصمودية يتطلب بذل مجهودات جبارة. فقبل حرث الأرض كان على الزارع أن يقلبها، وأن يخصبها بتشتيت روث الحيـوانات عليهـا. وعملية القلب تعتـبر ضروريـة لنمـو بعض المحاصيل كالقمح والعدس. وبما أن القلب يرفع من الانتاج، فإن ملاك الأراضي كانوا يشترطونه على الأكارين، حتى أن من تخلى عنـه منهم ترفـع ضده دعـوى للجهات المختصة، وقد رفعت إحدى نوازل القليب إلى الفقيه ابن رشـد الجد ليفتي برأي الشرع فيها. وتقول النازلة: «... الجواب رضي الله عنك في رجل أكرى أرضه من رجل في زمن القليب لعام واحد على أن يقلبها المكتري في وقت القليب، ويزرعها وقت الزراعة فترك المكتري قلبها»(٤).

إن هذه النازلة، وإن كانت تدل على التقنيات المستخدمة للرفع من الانتاج مع الحفاظ على خصوبة الأرض، فإنها تدل أيضاً على وجود فئةٍ من ممتهني العمل الزراعي بدون أرض، الشيء الذي كان يضطرهم إلى كراء بعض الحيازات من

---

(١) الاستبصار. ص ١٩٠.
(٢) نفسه ص ١٩٠.
(٣) نفسه ص ١٩١.
(٤) ابن رشد، ج ٣ ص ١٤١٣.

كبار الملاكين. وكثيراً ما كانت تؤجل قيمة الكراء إلى حين جمع المحصول مما يدل على أنها كانت تدفع عيناً، وهو ما كان يتسبب في عدة مشاكل بين الملاكين والمكترين، خصوصاً أثناء سنوات القحط والجفاف.

فقد سئل ابن رشد رحمه الله «عن الزرع إذا أصابه الصر وهو ربيع، ثم أصابه القحط، هل يلتزم الزارع الكراء؟»(١) على أن العمل المشترك في الزراعة كان معروفاً أيضاً، فقد يشترك رجلان في الزراعة بأن يوفر أحدهما الأرض والزُّوجة، بينما يلتزم الثاني ببذل المجهود العضلي، أو قد يشتركان عن طريق جمع أراضيهما وتوفير الزوجات، وما يكفي من البذور ثم يقتسمان المحصول بعد جمعه مناصفة(٢). أما الزوجة المستعملة في الحرث، فقد اختلفت باختلاف نوع الماشية السائد في كل منطقة. فالحاحيون حسب ما أورده الوزان «لا يحرثون إلا بالحمير والخيل»(٣). على أن مناطق أخرى كانت تستعمل الثيران(٤) والأبقار(٥) والجمال(٦).

لقد عرفت علاقة الفلاح بالأرض تطوراً مفاجئاً بعد تأسيس دولة المرابطين. ففي بداية أمرهم احترموا مبدأ الملكية الخاصة حتى أن يوسف بن تاشفين اضطر إلى شراء الموضع الذي بُنيت عليه مراكش: «ممن كان يملكه من المصامدة»(٧). غير أن هذه السياسة سرعان ما تغيرت بعد قرار المرابطين إخضاع مناطق المغرب والأندلس. فقد تحولت الدولة في هذه الفترة إلى المالك الأسمي لكل الأراضي المفتوحة، بل إنها سرعان ما اعتبرت أراضي القبائل المعادية فيئاً

---

(١) نفسه ص ١٢٨٤.
(٢) نفسه ج ١ ص ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣.
(٣) الوزان، ص ٧٧.
(٤) عز الدين (موسى): «النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري» دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٣ ص ١٩٠.
(٥) ابن رشد، ج ٢ ص ١٠١١.
(٦) لا يزال بعض سكان الأطلسي الصغير ومنطقة دكالة حتى اليوم يستعملون الجمال في عملية الحرث.
(٧) عصمت (عبد اللطيف دندش): «كلمة حق في المرابطين من خلال المعجب» دعوة الحق، عدد ٢٦٧، ١٩٨٧ ص ١٠٨.

وغنيمة وزعته بين محاربيها وأنصارها. وقد دفعت في هذا الجانب نازلة إلى الفقيه ابن رشد لتبيان رأي الشرع الإسلامي فيها، ومن بين بعض ما جاء فيها: «. . . عن الدار يغصبها السلطان أو الأرض فيعطيها رجلاً يسكنها»[١]. ونحن لا يهمنا رد ابن رشد، ما دام أن رأي الشرع الإسلامي قد حدد بوضوح شروط الإقطاع، بل إن ما يهمنا هو الإشارة إلى أن دول المغرب الوسيط كثيراً ما تعدت حدود الشريعة في تعاملها مع ممتلكات الغير خاصة أولئك الذين تعتبرهم خصوماً.

وابن سلمون بدوره تحدث عن الشكل الذي يكون به إقطاع الإمام صحيحاً عند ما صرح بأن «للإمام أن يقطع الموات القريب من العمران على وجه النظر للمسلمين، ويكتب في ذلك عقداً: أقطع أمير المؤمنين أيده الله فلاناً بجميع الملك بموضع كذا، بحقوقه ومنافعه إقطاعاً صحيحاً، صار به ذلك مالاً من ماله، وملكاً من أملاكه»[٢]. إن رأي ابن سلمون الفقهي يعتبر جد هام، خصوصاً إذا ما نظرنا إليه من زاوية استغلال بعض المقطعين للتحديد الشفوي للأمير أو الخليفة للترامي على أراضي أوسع من تلك التي أقطعت لهم.

وهكذا، فإن للإقطاع شروطاً دقيقة وضعت في عصر الرسول وعصر الخلفاء الراشدين، إلا أن التطبيق تجاوز هذه الشروط سواء في الشرق أو الغرب. فأغلب ساسة الدول في العصر الوسيط لم يتوانوا عن الحكم على كل من رفض اعتناق دعوتهم بالكفر، وبذلك استحلوا أموالهم وأراضيهم. وقد كان لهذا التجاوز أثر واضح في الصراع السياسي والاجتماعي الذي دار سواءً بالمغرب أو الأندلس.

ب ـ النشاط الرعوي:

على الرغم من أن المصادر التاريخية تعتبر المصامدة زراعاً مستقرين، فإن الرعي، مع ذلك، لعب دوراً بارزاً في حياتهم الاقتصادية. فالمصمودي إلى جانب

---

(١) ابن رشد: ج ٣ ص ١٣٦٦، المعيار ج ٩ ص ٥٤١.

(٢) الكتاني (ابن سلمون): «العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من الأحكام» مخطوط. الخزانة العامة، الرباط، ضمن مجموع رقم د ٦٧٠ ورقة ٦٥.

كونه فلاحاً مستقراً، كان أيضاً كساباً ماهراً، فالمزاوجة بين النشاطين الزراعي والرعوي كفيلة بتحقيق الاكتفاء الذاتي المنشود، خصوصاً وأن بعض مناطق درن كانت بعيدة نسبياً عن المراكز الحضرية القليلة، المتناثرة في منطقة الدير والمناطق السهلية.

وقد مارس المصامدة نوعين من الرعي: الرعي المختلط بالزراعة، والرعي كنشاط أساسي ووحيد. ففي النوع الأول يعتبر النشاط الرعوي نشاطاً تكميلياً، وساد هذا النوع في الأراضي المسقية أو التي تتلقى ما يكفي من الأمطار كما هو الشأن بالنسبة لدكالة وتامسا وحاحة، وبلاد جزولة وسهل الحوز بعد استقرار المرابطين به. أما النوع الثاني فقد ساد في مناطق متعددة من درن. وهو هنا لم يكن اختيارياً بقدر ما فرضته الطبيعة الجبلية للمنطقة. وغالباً ما يقتصر المصمودي على نوع واحد من الحيوانات. فكثيراً ما تربى الأغنام والأبقار والجمال والخيول، والحمير في منطقة واحدة. غير أن هذا لا ينفي كون بعض المناطق اشتهرت بنوع واحد من الماشية كما هو الحال بالنسبة للهسكوريين الذين «يملكون عدداً لا يحصى من الماعز»[١]، أو الحاحيين الذين عرفوا بتربية الأبقار والثيران الكبار[٢].

وإذا كان أحد الباحثين المحدثين [٣] قد لاحظ بأن جبال درن كانت تعاني من ندرة الخيول والأفراس، فإن الروايات التاريخية لا تؤيد ملاحظته. فالخيول ودواب الجرّ كانت موجودة بكثرة ببلاد المصامدة «حتى أن الحاحيين لا يحرثون إلا بالحمير والخيل»[٤]. كما أن أهل هنتاته كانوا «يملكون كثيراً من الخيل»[٥] ولا غرابة في أن يهتم المصامدة بتربية دواب الجر، فقد كان بعضهم يتخذ منها وسيلةً لكسب معاشه، حيث كان يقوم بكرائها للمسافرين والتجار، الذين يقصدون أسواق الحواضر. ومن هنا، فإن قول الباحث المذكور باعتماد الموحدين في

(١) الوزان: ص ١٢٩.
(٢) ابن سعيد، ص ١٣٥.
(٣) عزالدين موسى، ص ١٩٩.
(٤) الوزان، ص ٧٧.
(٥) نفسه ص ٢١٢.

صراعهم ضد المرابطين على ما يغنمونه من خيل هؤلاء قول فيه إسرافٌ في الاستنتاج. فمن الطبيعي أن يستحوذ المصامدة على كل ما يتركه خصومهم بعد هزيمتهم ومن بينه الخيول.

ونفس القصور في التحليل يلاحظ فيما ذهب إليه أيضاً من أن الموحدين، إنما آثروا فتح تلمسان لاشتهارها بتربية الخيول. هذا على الرغم من أن الموحدين إنما فتحوا هذه المدينة بعد حصولهم على مبايعة أكثر الزناتيين المستوطنين بأحوازها(١). صحيح أن بعض المناطق عانت من قلّة الخيول، ولكن ربما يرجع ذلك إلى صعوبة تربيتها لما تتطلبه من رعاية وعلف ومراعي خصبة، وهي الشروط التي لم تكن متوفرة بكل أرجاء المصامدة. ومن بين المناطق التي افتقرت إلى الخيول تبرز بلاد جزولة، غير أن سكانها حاولوا استدراك هذا النقص باستيرادها من عدة جهات(٢)، خصوصاً من سوق الخيل بمراكش، التي كانت من أكبر الأسواق رواجاً في الغرب الإسلامي.

ويبدو أن الجمال أصبحت تحظى بأهمية خاصة بعد اختلاط المرابطين بالمصامدة. بل إن اختيار موضع مراكش حسب ما يذكره صاحب «الحلل الموشية» تحكمت فيه صلاحية فحصه كمرعى لجمال الصنهاجيين، لكثرة السدر والحنظل(٣). ومما زاد من أهميتها دورها كوسيلة نقل أساسية في التجارة الصحراوية. فقد ذكر الإدريسي أن إقبال تجار أغمات على شراء الجمال كان كبيراً، حتى أن أضعفهم كان يتوفر على سبعين جملاً يجهزها بالبضائع إلى بلاد السودان(٤).

وإذا كان الكسابة، في المناطق التي تحترف الرعي كنشاط وحيد، هم الذين يشرفون على رعي ماشيتهم، فإن الأمر اختلف عن ذلك في المناطق التي اختلطت فيها الزراعة بالرعي. بحيث عمل سكان هذه المناطق، خاصة الأثرياء منهم على

(١) مجهول: «الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية»، تحقيق سهيل زكار، الدار البيضاء ١٩٧٩ ص١٣٠.
(٢) الوزان: ص ١١٤.
(٣) الحلل الموشية... ص ١٦.
(٤) الإدريسي: ص ٤٢.

استئجار الرعاة، الذين كانوا في بعض الأحيان يفقدون بعض رؤوس الماشية المكلفين بحراستها، مما كان يتسبب في عدة مشاكل بينهم وبين مستأجريهم[١]. كما سادت هناك عادة أخرى هي عادة رعي الماشية بالتناوب (تَادَلاَ بالبربرية) بين عائلات قرية معينة. وكانوا يشترطون على صاحب النوبة أداء ثمن الرأس الضائع أو تعويضه[٢]. وقد ساهمت المرأة مساهمة فعالة في هذا النشاط، إذ كان نساء الأسر الفقيرة يقمن برعي رؤوس ماشيتهن، وأثناء إرجاع القطعان في المساء كن يعدن محملات بحزمة من الحشائش، كانت تستخدم كعلف، أو بمثيلتها من الحطب للطبخ والتدفئة.

وقد أثار الرعي عدة مشاكل بين الفلاحين. فالطرق المؤدية إلى المراعي يخترق كثير منها الأراضي الزراعية أو يحاذيها أحياناً مما يجعل المواشي في غفلة من راعيها تتسلط على الحقول فتعبث فيها أكلاً أو وطأً. ولتلافي مثل هذه النزاعات أقدم بعض العامة على وضع كمامات على أفواه أبقاره أثناء الذهاب إلى المرعى أو الإياب منه[٣]. وكثيراً ما كانت مواشي بعض القبائل تتعرض للنهب من طرف قبائل معادية، خصوصاً في مناطق الرعي الصحراوي وشبه الصحراوي.

ج ـ الثروة المعدنية والنشاط الحرفي:

يكاد يتفق المؤرخون على أن المغرب عرف في عهد سلطان المرابطين يوسف بن تاشفين، وفي صدر عهد ابنه علي بن يوسف خير أيامه رخاءً وأمناً وعدلاً. ولما اندلعت الحرب الأهلية بين الموحدين والمرابطين على عهد السلطان علي بن يوسف تدهورت الوضعية الاقتصادية بكل مجالاتها الزراعية والحرفية والتجارية. فقد فنيت أقوات الناس حتى أكلوا دوابهم، ومات من العامة بالجوع أثناء حصار

(١) ابن رشد، ج ٢، ص ١٣٠٤.

(٢) البويعقوبي (أحمد): «تحفة القضاة ببعض مسائل الرعاة» مخطوط الخزانة العامة الرباط، ضمن مجموع رقم د ١٠٧٩ ورقة ٢.

(٣) التادلي (ابن الزيات): «التشوف إلى رجال التصوف» تحقيق أحمد التوفيق، Ib ، الدار البيضاء ١٩٨٤ ص ١٣٤.

مراكش ما يزيد على مائة ألف شخص[1]. وفيما عدا هذه الفترة الانتقالية، فإن المغرب عرف ازدهاراً ملحوظاً تحت الأسرة المرابطية بدت آثاره واضحة في الميدان الزراعي والرعوي، وهو نفس الازدهار الذي شهده الميدان الحرفي بحكم ارتباطه بالميدان الزراعي.

فقد استفاد الحرفيون من الأمن الذي نشره المرابطون في كل ربوع المناطق التي امتد إليها حكمهم. وهو العامل الذي ساعد، بلا شك في ظهور صناعات جديدة، ارتبط بعضها بجهاز الدولة، كصناعة الأسلحة، ومواد البناء وأدواته. فضلاً عما احتاجه البلاط المرابطي من مواد كمالية نتيجة الترف الذي تفشى فيه بعد استقرار الدولة. ومن العوامل الأخرى المساهمة في تطور الحرف والصناعات توفر المغرب على ثروات مهمة، حتى أن هذه الثروات هي التي كانت ـ في اعتقاد أحد الباحثين المحدثين[2] ـ وراء غزو الأوروبيين للسواحل المغربية منذ القرن الخامس عشر.

١ ـ الثروة المعدنية:

لعل أهم ميزات المغرب تكمن في تنوع الموارد المعدنية، وإذا كان باطن أرضه قد افتقر إلى الذهب، فإنه تجاوز هذا العائق بجلبه من السودان مقابل مواد مصنَّعة محلياً. وباستثناء التبر، فإن المصادر التاريخية تشير إلى وجود معادن أخرى قاربت الذهب من حيث قيمتها التداولية في أسواق العصر الوسيط. وسنقتصر هنا على إبراز المواد المعدنية التي كان يضعها باطن أرض بلاد المصامدة. ومن بين المواد النفيسة بعد التبر الفضة، التي أشار المقدسي[3] إلى وجود منجم غني لها بالمكان المعروف بتازرارت من جبل درن، ويضاف إلى هذا المنجم، منجم آخر يعرف بمنجم عوام، غير أنه يقع خارج بلاد المصامدة، إذ يوجد بمنطقة فازار (بالقرب من

(١) ابن الأثير (أبو الحسن): «الكامل في التاريخ» دار بيروت، بيروت ١٩٦٦. ج ١٠ ص ٥٨٤.

(٢) Rosenberger: op. cit, p16.

(٣) المقديسي (البشاري): «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم» ط ٢، بريل ـ ليدن ١٩٧٠ ص ١٢٣.

مدينة مريرت الحالية). ومن المحتمل أن يكون هذا المنجم وراء الأهمية التي حظيت بها فازار خلال العصر الوسيط.

وقد وجدت الفضة أيضاً بمنطقة تامدولت في أحد المناجم الواقعة في قدم جبل باني. والذاكرة الشعبية تحتفظ لنا بهذا الصدد بحكاية مفادها أن أحد رجال هذه المدينة استطاع تصفيح فرسه بصفائح من فضة مثبّتة بمسامير من ذهب[١]. ونحن لا يهمنا مدى صحة هذه الرواية، بل إن ما يهمنا هو إشارتها الضعيفة إلى وجود الفضة بتامدولت. ومن المحتمل أن تكون قد تحولت إلى مركز لسك العملية في العصر الموحدي، بدليل عثور بعض الرعاة على قطع نقدية بين خرائبها. وتحمل هذه القطع على وجهها الأول عبارات: «لا حول ولا قوة إلا بالله» بينما تحمل على الوجه الثاني عبارات «الله ربنا والمهدي إمامنا»[٢]، كما عثر أيضاً في الخرائب المنسوبة لأحمد المنصور الذهبي على قيراط موحدي مربع الشكل كتب عليه: «الله ربنا، محمد نبينا، والمهدي إمامنا».

ولم يعدم باطن الأرض المصمودية معادن أخرى قاربت في أهميتها معدن الفضة كالنحاس المستخرج من منجم تيحامين[٣]، وبلاد جزولة[٤]. ومن المحتمل أن يكون الحديد قد وجد بموطن رجراجة[٥] وايجلي[٦] وبلاد جزولة[٧]. وربما وجد هذا المعدن أيضاً بجبل الحديد، وهو آخر بلاد المصامدة، وأول بلاد لمتونه[٨]. كما وجد الياقوت بجبل هزرجة[٩] والمرمر بجبل

(١) Rosenberger (B): «Tamdult, cité miniere et caravaniere présaharienne» in: Hésperis Tamuda, Vol. XI, fasc. Unique 1970, p 122.

(٢) - Ibid, p 112.

(٣) وهي قرية تبعد عن سجلماسة بمسيرة يوم إلى الشمال الغربي على الطريق الرابطة بين سجلماسة وأغمات. انظر: البكري، ص ١٥٢.

(٤) الوزان، ص ١١٤.

(٥) نفسه ص ٨٩.

(٦) الحميري، ص ٣٣٠.

(٧) نفسه ص ٣٣٠.

(٨) البكري، ص ١٥٢.

(٩) الوزان، ص ١١٢.

هنتاتـة(١). إلا أن المرمر لم يستغل، إذا نحن صدقنا الوزان، لأن السكان «لا يعرفون طريقة استخراجه وصقـله»(٢). إن هذا المسح يبين لنا، بما لا يدع مجالاً للشك، بأن بلاد المصامدة كانت غنية بالمعادن. وإذا أضفنا إليها المواد الأولية غير المعدنية، فإنه بالإمكان تفسير سر استقرار المرابطين بها، كما يمكن أيضـاً تفسير عظمة كل من المرابطين والموحدين، الذي أضافوا إلى ثروات المغرب ثروات كل من الأندلس والبلاد الشرقية، مع تحكمهم في طرق الذهب الصحراوية مع ما نتج عن هذا التحكم من سيولة نقدية ورخاء اقتصادي.

٢ ـ الحرف وتوزيعها الجغرافي ببلاد المصامدة:

لقد تحكم في توزيع الحرف بالمغرب الجنوبي عامل قرب المادة الأولية اللازمة لكل حرفة من جهة، والموروث التاريخي مع الكثافة البشرية من جهة ثانية. فكان لا بد، والحالة هذه، أن تشتهر كل منطقة بصناعة أو صناعات معينة. وباعتبار أن الزراعة شكلت الدعامة الأساسية لاقتصاد المنطقة، فإن الصناعات المرتبطة بها، هي التي حظيت باهتمام السكان وإقبالهم.

* **صناعة السكر**: انتشرت هذه الصناعة بمناطق السوس لازدهار زراعة قصب السكر بها. فسكر السوس طبَّقت شهرته الآفاق مما جعل التجار يقبلون عليه من «جميع بلاد المغرب والأندلس وإفريقيـة»(٣). وتعتبر رودانت عـاصمة السكر بالسوس، فهي تضم عدة معاصر له. وقد عرف سكرها باسم «الطبرزد»، ولعل ما زاد في أهميته توفره على بعض المميزات الطبية والعلاجية، تحدثت عنها كتب الطب إبان تلك الفتـرة(٤). كما سادت صناعته أيضاً بمدينة أيجلي قاعدة بلاد السوس.

* **بناء الأرحى**: ومن بين الصناعات التي حظيت بإقبال المصامـدة تبرز صناعة بناء الأرحى، وهي بدورها صناعة سعت إلى خدمة الميدان الـزراعي.

(١) الاستبصار، ص ٢١٣.
(٢) الوزان، ص ١١٢.
(٣) الاستبصار ص ٢١٢، الحميري، ص ٣٣٠.
(٤) نفسه ص ٢١٢.

وتنتشر الأرحى في مناطق مختلفة من الوطن المصمودي كتامدولت وأغمات وريكة ومراكش. ويبدو أن استعمال هذه الأرحى من طرف السكان كان كبيراً حتى أن اختلاط زرع بعد الطحن تطلب استصدار فتوى من الفقهاء لتحديد ما يجب القيام به(١). ويعود هذا الإقبال في نظرنا على الأرحى العمومية إلى سرعة الإنجاز الذي امتازت به، لاعتمادها على الطاقة المائية في تحريك دواليبها، وإلى الكميات الكبيرة من الزرع التي كان على السكان طحنها، وهو ما كان يأخذ من النساء، ولا شك، وقتاً طويلاً هن في أشد الحاجة إليه لاستثماره في إعداد وجبات الطعام، أو الاهتمام بالأطفال، أو جمع الحطب أو الحشائش لصغار الأبقار المحتفظ بها في الحظائر.

ومع ذلك، فإن بعض الأشخاص اعتمد على الأرحى اليدوية التقليدية، التي كانت الوسيلة الوحيدة للطحن قبل ظهور وانتشار الأرحى المائية. بل إن مناطق بأكملها لم تعرف هذا النوع، فسكان ماسة، كما هو وارد عند صاحب «كتاب الاستبصار» لم ينشئوا مثل هذه الأرحى لسبب موغل في الموروث الشعبي للمنطقة، فالسكان هنا يتطيرون من هذه الأرحى(٢). إن هذه الملاحظة هي نفسها تقريباً التي سجلها الوزان خلال القرن السادس عشر، فقد تعجب من قلة الأرحى المائية رغم كثرة المياه ووفرتها بالمنطقة. إلا أنه سرعان ما فَطِنَ إلى السبب العميق لهذا العزوف فقد «كان لكل بيت هنا أدواته الخاصة لطحن الحبوب، وإن النساء يعملن بأيديهن»(٣).

* **صناعة الزيوت**: يرد اهتمام المصامدة بإنتاج الزيوت في أهم المصنفات الجغرافية والتاريخية، حتى، وإن كانت هذه المصنفات تسكت عن الطرق المستعملة في استخلاصه. وباعتبار الزيتون الزراعة المميزة لمناخ حوض البحر الأبيض المتوسط، فمن الطبيعي أن يستغله إنسان هذا الحوض منذ وقت مبكر. وقد لعب الزيت دوراً أساسياً في حياة المصمودي، فهو إدامه وطاقة لإشعال

(١) أجوبة نفيسة... ص ٢١٢.
(٢) الاستبصار، ص ٢١١.
(٣) الوزان، ص ٧٧.

القناديل، ومادة حيوية لصناع الإسفنج في الأسواق، كما تدهن به النساء المصموديات شعورهن[١]. وهناك نوعان من الزيوت عرفهما المصامدة في هذه الفترة: زيت الأركّان أو الهرجان (كما تسميه المصادر)، وهو أشهر النوعين، وشجره يشبه الإجاص وله ثمر أخضر يصفر إذا نضج، وداخل كل ثمرة نواة تستخرج وتدق فتعصر لتعطي سائلاً صافي اللون. وقد انتشر هذا النوع في مواطن مختلفة من بلاد المصامدة كبلاد حاحة، وجبل رجراجة، وتينملل، ومن مميزات هذا الشجر مقاومته للجفاف، وبذلك فهو يكثر في المناطق شبه الجافة.

أما النوع الثاني فهو زيت الزيتون، الذي يتطلب نموه بشكل طبيعي كمية معينة من الأمطار، وبذلك فإنه ساد في المناطق المطيرة. ومادامت بلاد المصامدة في أغلبها قليلة الأمطار باستثناء المناطق الجبلية والسهول المحيطية، فإن مناطق غراسه كانت قليلة، إذا ما قورنت بمناطق سيادة الأركّان. ومع ذلك فإن الزيتون كان سائداً في بلاد ماسة وبلاد كدميوة وجبل درن ودرعة[٢]. ولا تشير المصادر إلى استخراج المصامدة خصوصاً والمغاربة عموماً في هذه الفترة للزيت من غير هذين الموردين.

* **الصناعات المعدنية**: لا نتوفر على معلومات كثيرة حول الصناعات المعدنية بالمغرب المصمودي. أمّا ما نتوفر عليه فهو عبارة عن إشارات موزعة بين هذا المصدر أو ذاك. وعموماً، فإن ما يمكن ملاحظته هو أن وجود معدن من المعادن في منطقة ما يدفع بسكانها إلى التخصص في صناعته.

فمدينة سجلماسة انتشرت بها صناعة صياغة الذهب والفضة لوجود هذين المعدنين بها إذا صدقنا المقدسي[٣]، ولقربها من السودان موطن التبر الرئيسي، كما سادت صناعة النحاس بمنطقة جزولة لتوفر هذا المعدن بها، وهو الأمر الذي جعل الجزوليين يتخصصون في صناعته. ويصنّع النحاس أيضاً، خاصة المسبوك

(١) الإدريسي، ص ٤٢ ـ ٤٢.
(٢) الاستبصار، ص ٢٠٦.
(٣) المقدسي، ص ٢٣١.

منه في أيجلي، ومنها يصدر مباشرة إلى بلاد السودان. وقد عرفت صناعة النحاس الملون بمدينة أغمات، وهو موجه بالأساس إلى التصدير، إذ كان تجار هذه المدينة يتوجهون به إلى أسواق السودان[1]، مما يدل على أن السودانيين كانوا مغرمين بالأدوات النحاسية.

ويعتقد أن النحاس اكتسى أهمية خاصة خلال العصر الوسيط، ذلك أن استعماله لم يكن مقصوراً على صنع الأدوات المنزلية، وبعض الأشكال التزيينية، بل إن الصاغة كانوا يخلطونه بالذهب ليصنعوا منه جواهر وحلياً. يبيعونها على أنها من ذهب خالص. ومن المفيد الإشارة إلى أن العملة الذهبية نفسها كانت تخلط في فترات الاضطراب والأزمة بالنحاس، مما كان يحتم تدخل الدولة للضرب على أيدي المتلاعبين بقيمة العملة، وفي محاولة منها لقطع دابر عادة خلط الذهب بالمعادن الخسيسة[2]. وقد وجدت صناعة النحاس كذلك بمدينة تامدولت، ويعتقد أن هذه المدينة عرفت إلى جانب هذه الصناعة صناعتين أخريين، وهما صناعة الفضّة وصناعة الرصاص[3]. أما صناعة الحديد فقد كانت منتشرة بأغمات وبلاد جزولة على الخصوص[4].

* **صناعة المنسوجات**: الحياكة تُذكَرُ ضمن الصنائع البسيطة. والبساطة في العلم الخلدوني، لا تعني السهولة كما يمكن أن يفهم من معناها اللغوي. فالحرف البسيطة عنده تشمل كل الحرف التي تختص بإنتاج الضروريات، بينما الصناعات المركبة هي تلك التي تهدف إلى إنتاج المواد الكمالية[5].

وقد ازدهرت صناعة الحياكة بمناطق درن وما حوله. ومما شجع على ذلك، توفر الصوف بحكم ممارسة طائفة من المصامدة لنشاط تربية الماشية. وقد توخت هذه الصناعة تلبية حاجيات المصامدة وتحقيق الاكتفاء الذاتي. فلباسهم وأكثر

(١) الحميري، ص ٤٦.
(٢) ابن رشد، ج ١، ص ٢٧٢.
(٣) Rosenberger: Tamdult…, op. cit, p 122.
(٤) الادريسي، ص ٤٢، الحميري، ص ٤٦، الوزان، ص ١٤.
(٥) ابن خلدون: المقدمة ص ٤٠٠.

أثاثهم، إنما كان من الصوف. ولا غرابة أن يعتمد المصامدة على اللباس الصوفي بدرجة أساسية فجبالهم تميزت بالبرودة الشديدة.

ومع ذلك، فإن بعض المراكز مارست الحياكة لا لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنما لتصدير منتوجاتها إلى أسواق المناطق الأخرى خصوصاً منها تلك التي تعاني خصاصةً في هذا الميدان كبلاد جزولة[1]. ومن بين المراكز التي اشتهرت بإنتاج الأكسية تبرز مدينة أغمات[2]، التي أنتجت أنواعاً متعددة من الملابس الصوفية والعمائم وسوّقها تجارها إلى بلاد السودان. ثم بلاد رجراجة التي تخصصت في إنتاج أنواع ثمينة من الأقمشة، لقيت لهذا السبب استحساناً من طرف نساء البلاطين المرابطين والموحدين[3]. ولم تعادل أقمشة بلاد رجراجة من حيث الجودة والإتقان سوى أقمشة تارودانت، إذ «هي مما لا يقدر أحد على عمله بغيرها من البلاد»[4]. على أن أهل هسكورة بدورهم اشتهروا بإنتاج الثياب الصوفية الرفيعة لسد حاجياتهم، وقد شجعهم على ذلك كثرة الأغنام ببلادهم. كما اهتم أهل درعة بالحياكة، وعرفوا بصناعة الأقتاب والحبال والمناديل[5]. وستعرف الحياكة تطوراً كبيراً على عهد الموحدين لازدياد حاجة هؤلاء إلى البنود والأعلام، والخلع التي أكثروا من إخراجها للعامة والخاصة أثناء المناسبات والأعياد، والكسوات التي جعلوها جزءًا من رواتب الجند والفرسان.

* **صناعة المشروبات**: عرف المصامدة عدة أنواع من المشروبات، وقد اختلفت هذه المشروبات حسب نوع الفاكهة المعتصرة منها. وعموماً، فإن أغلب الفواكه بإمكانها أن تعطي مشروباً معيناً. غير أننا هنا سنقتصر على ذكر المشهور منها، باعتباره كان معروفاً أو مستعملاً من طرف أوسع الفئات الشعبية، فسكان

(١) الوزان، ص ١١٤.

(٢) الإدريسي، ص ٤٢، الحميري، ص ٤٦.

(٣) ابن سعيد، ص ١٣٥.

(٤) الإدريسي ٣٩.

(٥) من الأمور الغريبة التي ذكرها صاحب «الاستبصار» عن الكيفية التي كان أهل درعة يصنعون بها المناديل قوله: «كانوا يصنعون هذه المناديل من حجارة تسمى تامضغيت، تحك باليدين إلى أن تلين، فتصنع منها قيود الدواب ومناديل لا تؤثر فيها النار». انظر: الاستبصار، ص ٢٠٧.

السوس اشتهروا بصنع نبيذ مستخلص من العسل، لازدهار تربية النحل وكثرة الأجباح بالمنطقة. ولهم طريقة خاصة في صنعه، إذ كانوا يعملون على مزج كمية معلومة من العسل بمقادير معينة من الماء الشديد الحرارة. وقد تحدث الإدريسي عن مشروب آخر كان مفضلاً عند سكان السوس عرف في لغتهم باسم (أنريز). ويمتاز هذا المشروب عن نبيذ العسل بتأثيره المسكر حتى أنه: «يفعل بشاربه مالا تفعله الخمر لمتانته وغلظ مــزاجـه»[1]. وهو يستخلص من العنب الحلو، حيث يوضع عصيره على النار حتى يغلي فيصبح بعد هذه العملية قابلاً للاستهلاك.

أما أهل درن، فإنهم استعملوا مشروبات أخرى استخلصت من العنب تارة، ومن الزبيب تارة أخرى، إلا أن أشهر مشروباتهم على الإطلاق هو مشروب الرُّب، الذي اعتبر على ما يبدو حلالاً عندهم. ويغلب على الظن أن تجارة الخمور كان مسموحاً بها في العصر المرابطي، إلى الحد الذي أصبحت فيه تُبـاعُ جهاراً بالأسواق. فمعظم الروايات التاريخية تذكر أن ابن تومرت عند ظهوره كان «يمشي في الأسواق ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويكسر المزامير وآلات اللهو ويريق الخمر حيثما وجـد»[2]. بل إن آفة شرب الخمر لم تعد مقصورة زمن صاحب «التشوف إلى رجال التصوف» على الرجال وحدهم، بل تعدتهم لتشمل المراهقين والفتيان[3].

ونحن لا نعلم جيداً موقف المرابطين من تجارة الخمر، ولا من متعاطيها، كلُّ ما نعلمه هو أن فقهاء الفترة اعتبروا مكروهاً بيع أصول الكروم لمن ينـوي اعتصارها خمـراً[4]. وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن الدولة قد تغاضت عن صناعة الخمـر[5]. وإذا كانت هذه الآفة قد عرفت انتشاراً واسعاً في عصر المرابطين، فإن الموحدين أنفسهم ورغم تشدد زعيمهم ابن تومرت، الذي حاول استئصالها

---

(١) الإدريسي، ص ٣٩.
(٢) ابن عذاري، ص ١٧٣.
(٣) التادلي، ص ١٣٤.
(٤) ابن رشد، ج ٣، ص ١٢٠١.
(٥) عز الدين موسى، ص ٢٤١.

والضرب بشدة على أيدي باعتها وشاربيها معاً، فإن الخمر مع ذلك، ظل يشرب في الخفاء، حتى أن أبناء عبد المؤمن اتهموا بشربــه[١].

* **صناعة الدباغة**: استفادت هذه الحرفة من توفر الجلود، نظراً لازدهار الرعي وكثرة المواشي. وإذا كانت حرفة الدباغـة قد سـادت في أغلب حواضر المغرب الوسيط، فإن بعض المناطق احتكرت هذه الحرفة، وتخصص سكانها في مختلف أعمالها. فقد ظلت بلاد هسكورة إلى حدود منتصف القرن التاسع الهجري بلاد الدباغة بلا منازع إلى درجة أن «ناحيتهم تدبغ فيها جميع الجلود الواردة من الجبال المجـاورة»[٢]. ومما ساعدهم على احتضان هذه الحرفة كثرة أغنامهم. ومن بين منتوجاتهم الجلدية الذائعة الصيت سروج الخيل ذات الصنع المتقن حتى أن تجــار فــاس قصــدوا بــلاد هسكــورة لاستبــدال نسيجهم بهــذه الجلود والسروج[٣].

ويستورد الهسكوريون شجر التاكوت من بلاد درعة لاستخدامه في عمليات الدبغ. وقـد وجدت هـذه الحرفـة أيضاً في كـل من درعة وسجلماسـة وأغمات ومراكش، ويبدو أن الدباغة كانت حرفة مرموقة، حتى أن أحد أبواب مراكش حمل اسم باب الدباغين،

* **صناعات أخرى**: وردت عند المؤرخين أسماء لصناعات أخرى كانت معروفة خلال الحقبة الوسيطة، إلا أنهم لم يتوسعوا فيها بالقدر الذي يتيح للدارس أن يفرد لها عناوين خاصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن هذه الصناعات على ما يبدو لم تتطور وتزدهر، إلا بعد نجاح الحركة الموحدية، بالإضافة إلى كون عدد منها ارتبط بالجوانب الكمالية من حياة الناس، مما جعل الإقبال عليها يكون محدوداً، ومرتبطاً بأفراد البلاط والفئات الميسورة عموماً.

إلا أن هناك صناعة أساسية لم نعثر على كثير من المعلومات حولها على الرغم

---

(١) ابن عذاري، ص ٦٧.
(٢) الوزان، ص ١٢٩.
(٣) نفسه ص ١٢٩.

من ارتباطها بحياة عامة الناس، وهي صناعة البناء. ويرجع سبب سكوت المصادر التاريخية عن التأريخ لهذه الحرفة ـ في اعتقادنا ـ إلى أن المغرب وإلى حدود القرن الخامس الهجري لم يشهد حركة بناء نشيطة كفيلة بإثارة انتباه المؤرخين. فباستثناء بناء مراكش من طرف يوسف بن تاشفين لم تشهد بلاد المغرب إضافة منجزات عمرانية بإمكانها أن ترقى إلى مستويات تحريك صناعة البناء، وجعلها في مصاف الصناعات المذكورة آنفاً. ويؤكد ما ذهبنا إليه أن صناعة البناء ستعرف تطوراً ملموساً على عهد الموحدين، فعبد المومن وحده أسس مركزين حضريين أولهما ببلاد المغرب الأوسط (مدينة البطحاء)(١) وثانيهما بجبل طارق(٢).

وربما تكون نظرةً الناس إلى حرفة البناء نظرة تشوبها الدونية والاحتقار. فصاحب «كتاب الاستبصار» يذكر بأن جميع البنائين في سجلماسة كانوا يهوداً: «فالبناؤون عندهم يهود لا يتجاوزون بهم هذه الصناعة»(٣).

ومن بين الصناعات الأخرى التي تقل حولها المعلومات نجد صناعة الزجاج والأصداف والعطور والأفاويه والأحجار الكريمة والحناء، الذي اشتهرت درعة بإنتاجه وتسويقه إلى مختلف جهات المغرب(٤). وهكذا، بإمكان الدارس أن يلاحظ بأن قلة المعلومات حول هذه الصناعات يعود أساساً إلى ارتباط إنتاجها بالفئات الميسورة، وهو الأمر الذي جعل إنتاجها يتميز بالمحدودية.

وقد ساهم المرابطون في تنظيم الحرف، حيث جعلوا لكل حرفة حياً خاصاً بها داخل المدينة. وكان على رأس كل حرفة رئيس يطلق عليه اسم الأمين أو المقدم أو العريف، ويعين عادة من طرف القاضي أو المحتسب، وتنحصر مهمته في حل المشكلات والمنازعات التي تطرأ بين أهل الصنعة. كما يساعد الدولة على مراقبة جودة الإنتاج، ومن ثم فقد كان يشترط فيه أن يكون ممن يتقنون مهنتهم.

(١) الناصري (أحمد بن خالد): «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٤ ج ٢ ص ١٤٠.
(٢) نفسه ص ١٤٠.
(٣) الاستبصار، ص ٢٠٢.
(٤) نفسه ص ٢٠٦.

ويبدو أن الصناع أو الحرفيين عانوا كثيراً تحت حكم المرابطين من قساوة الضرائب والمكوس. ولم يخلصهم من هذه الوضعية سوى تولي المصامدة لمقاليد الحكم، إذا نحن صدقنا ما ورد عند الإدريسي[١].

د ـ المصامدة والنشاط التجاري:

العمل التجاري كما حدده ابن خلدون في مقدمته هو «محاولة الكسب بتنمية المال عن طريق شراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء»[٢]. ومن الشروط التي يجب توفرها في التاجر، معرفته بأحوال الأسواق الداخلية والخارجية مع حب المغامرة والإقدام. ولا يخفى أن عدة مسالك تجارية كانت تخترق الوطن المصمودي سواء في اتجاه الشمال أو في اتجاه بلاد السودان. وإذا كان الطريق الجبلي الذي يخترق درن لم يحظَ بإقبال التجار بسبب برودة الطقس خلال فصل الشتاء، فإن الطريق السهلي، على العكس، قد عرف حركة دائبة الشيء الذي ساهم في تطوير اقتصاديات الحواضر التي ينتهي إليها، وفي الوقت نفسه أوجد الشغل لعدة عناصر قبلية سواء عن طريق تقديم خدمات للتجار العابرين، أو عن طريق خفر القوافل إلى حين مغادرتها لأرض القبيلة (ضريبة الخفارة).

١ ـ الأسواق الجبلية:

إذا استثنينا شيوخ القبائل وكبار التجار الذين اهتموا أساساً بالتجارة البعيدة المدى، فإن التجار الصغار، وبعض العامة وجهوا اهتمامهم نحو النشاط التجاري الداخلي. وكان هذا النشاط يتم داخل أسواق أسبوعية، انقسمت إلى أسواق سهلية وجبلية. وقد تميزت الأسواق الجبلية بالتواضع وضعف ما يعرض فيها من بضائع. ولم يخطىء أحد الباحثين كثيراً عندما جعل مهمتها اجتماعية أكثر

---

(١) يقول الإدريسي واصفاً وضعية الحرف في العصر المرابطي: «وكانت أكثر الصناعات متقبلة عليها مال لازم، مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل. وكانت القبالة على كل شيء يباع دقَّ أو جَلَّ، كل شيء على قدره. فلما ولي المصامدة وصار الأمر إليهم قطعوا القبالات بكل وجه، وأراحوا منها، واستحلوا قتل المتقبلين لها، ولا تذكر الآن القبالة، ذكروا، في شيء من بلاد المصامدة»؛ أنظر، ص ٤٥.

(٢) ابن خلدون: المقدمة، ص ٣٩٤.

منها اقتصاديـــة(١). فمصامدة الجبل كانوا يتناقلون فيها أخبار القبائل وحوادثها مع الاطلاع على أخبار المدينة.

وهكذا، فإن الأسواق الجبلية لم تكن لها أهمية كبيرة، فهي لا ترقى إلى مستوى الأسواق السهلية. فالطابع الغالب على القرى الجبلية هو طابع الاكتفاء الذاتي، إذ حاولت كل قرية أن توفر لسكانها ما هم في حاجة إليه من مواد حرفية أساسية تغنيهم عن ارتياد الأسواق الأسبوعية، خصوصاً إذا كانت هذه الأخيرة بعيدة عن مساكنهم، وقد ساهمت النساء بدورهن في تحقيق هذا الاكتفاء الذاتي، بالعمل على صنع ما يحتاجه أفراد أسرهن من لباس وأثاث. ومما زاد من ضعف النشاط التجاري في مناطق درن أن السكان كانوا في كثير من الأحيان يتبادلون منتوجاتهم خصوصاً منها الفلاحية عن طريق المقايضـــة(٢)، ودونما حاجة إلى وساطة النقد، الذي يعتبر حضوره ضرورياً في كل عمل تجاري متطور. ومهما يكن، فإن الأسواق الجبلية لم يكن لها كبير تأثير على الحياة الاقتصادية لمصامدة الجبل، الذين اعتمد وأعلى وسائل أخرى لتوفير موارد عيشهم كتربية الماشية والزراعة، وبذلك ظلت التجارة مورداً مكملاً.

٢ ـ الأسواق السهلية:

إن موقع هذه الأسواق، وغنى محيطها من الناحية الزراعية، ووقوع كثير منها على طرق التجارة البعيدة المدى، كلها عوامل ساعدت على ازدهار النشاط التجاري بها، ومصادر الفترة تعج بأخبار هذه الأسواق وما عرفته من حركة تجارية دائبة. فسوق أغمات المنعقد كل أحد «تباع فيه كل أنواع السلع»، ويذبح فيه أكثر من مائة ثور وألف شاة، وينفذ ذلك كله في نفس اليـوم»(٣). وهذه الأهمية التي اكتسبها سوق أغمات، لا يمكن تفسيرها إلا بكون هذا السوق كان مقصداً لأغلب سكان المناطق المجاورة ومن ضمنهم سكان جبل درن.

---

(١) بروفنسال: «الإسلام في المغرب والأندلس» ترجمة عبد العزيز سالم. القاهرة، دون تاريخ، ص ٢٦٤.

(٢) الإدريسي، ص ٤١.

(٣) البكري، ص ١٥٣.

ولا يخفى أيضاً أن سوق أغمات كان بمثابة سوق دولي، إذ هو معبر لا غنى عنه لتجار المناطق الشمالية والشرقية المتوجهين نحو بلاد السودان. فرباط الأغماتيين الواقع على البحر المحيط، كان رباطاً كثير الحركة، حيث تقصده السفن من جميع الأقطار[١]. وبما أن أغمات كانت مستودعاً للبضائع والأموال المتجهة إلى السودان أو الآتية منه، وبما أنها كانت أيضاً مقراً لكبار التجار، سواء منهم المحليين أو الأجانب، فإن إقامة الغرباء بها كانت ممنوعة[٢]. والغريب هنا لا يمكن أن يفهم إلا كشخص مجهول الهوية لا يمارس أي نشاط. ومنع إقامة الغرباء بأغمات يدخل ـ حسب اعتقادنا ـ في خانة الاحتياطات التي كان يبذلها المجلس القبلي الحاكم ـ والذي اتخذ أفراده من هذه المدينة مقراً لإقامتهم ـ لمنع أي سطو على ممتلكات التجار، أو تهديد سلامتهم، وهي الآفة التي عرقلت في كثير من الأحيان النشاط التجاري الوسيط.

وهكذا، فإن الأهمية التاريخية التي اكتسبتها أغمات لا يمكن أن تفهم جيداً إلا حينما نعلم بأنها كانت باباً من أهم الأبواب المؤدية إلى السودان الغربي، فهي كما أورد الحميري «دار التجهز للصحراء»[٣]. وقد اشتهر تجار أغمات بالثراء واليسر، فهم يقصدون بلاد السودان بأعداد كبيرة من الجمال المحملة بقناطير البضائع من نحاس ملون، وأصناف النظم من الزجاج والأصداف، والأحجار الكريمة، وضروب الأفاويه والعطر وآلات الحديد المصنع[٤]. بل إن بعض كبار تجارهم كان لهم وكلاء بالسودان يعملون على تصريف بضائعهم هناك، دونما حاجة إلى حضورهم شخصياً. كما اكتفى هؤلاء بإرسال عبيدهم وأجرائهم على رأس قوافلهم.

من المؤكد أن التجارة البعيدة المدى قد تطلبت تجنيد قوة بشرية هامة، وهو ما أوجد الشغل لكثير من عناصر المجتمع المصمودي، فإرسال تاجر أغماتي واحد

(١) نفسه ص ١٥٣.
(٢) نفسه ص ١٥٣.
(٣) الحميري، ص ٤٦.
(٤) الإدريسي، ص ٤٢.

لمائة أو ثمانين جملاً محمَّلَةً بالبضائع إلى بلاد السودان، تطلب منه تجنيد أضعافها من العبيد والأجراء الذين اقتسموا مهام المراقبة والقيادة والإشراف، وبالمثل، فإن القبائل الواقعة على مسالك القوافل التجارية نفسها استفادت من هذه الحركة التجارية عن طريق تسلم بعض اللوازم والمكوس من التجار العابرين لأراضيها لقاء حمايتهم من هجمات قطاع الطرق، وبخاصةٍ أنّ بعض طوائف المجتمع المصمودي مارست حرفة قطع الطرق، وهو ما أشار إليه العلامة ابن خلدون، حينما قام بتصنيف فئات المجتمع المصمودي: «. . . ومعاش المعتزين أهل الانتجاع والأظعان في نتاج الإبل وظلال الرماح وقطع السابلة»[١].

ومن بين العادات المنتشرة في أوساط التجار الأغماتيين عادة المباهاة بثرواتهم، حتى أن كل واحد منهم كان يعمل على إقامة عدد من العرصات بجانب داره، وكل عرصة كانت ترمز إلى مقدار معين من المال. وبذلك يصبح بإمكان المرء أن يتعرف بسهولة على قيمة ثروة التاجر، وبالتالي على مرتبته الاجتماعية.

ومن المؤكد أن استقرار المرابطين بسهل الحوز، وتشييدهم لعاصمتهم مراكش قد أثر سلباً على الدور الاقتصادي لأغمات. فقد انتقلت أغلب الصناعات إلى مراكش ومنها صناعة الدخان والصفر والنسيج[٢] وغيرها من الصناعات الأخرى. كما أصبحت محط رمال التجار بسبب الأمن السائد بها، فهي قبل كل شيء مقر إقامة أمير المسلمين، وعاصمة الدولة، لذلك فهي تعج بالجند والحرس. ونظراً للمعطيات الجديدة، فإن مراكش اكتسبت أهمية كبرى بعد فترة وجيزة من تأسيسها، وهو السبب الذي جعل الأمراء المرابطين يقومون بتوسيعها، حتى تلائم العدد الضخم من الزوار الذين يرتادونها، إما لأمور سياسية أو علمية أو اقتصادية.

وإذا كانت أغمات وريكة ممنوعة على الغرباء، فإن مراكش بدورها كانت منطقة محرمة بالنسبة لليهود، الذين سمح لهم بالمقابل بسكنى أغمات أيلان شقيقة

(١) ابن خلدون، «العبر» ج ٦، ص ١١٦.
(٢) الإدريسي، ص ٤٥.

أغمات وريكة. ذلك أن علي بن يوسف منع عليهم سكناها، غير أنه في الوقت نفسه أباح لبعض عناصرهم الدخول إليها نهاراً لإنجاز بعض الأعمال الخاصة به. ومن عرف عنه أنه بات فيها استبيح ماله ودمه[١].

على أنه، إذا كان التجار والحرفيون قد تمتعوا بالحرية الكاملة داخل أغمات وريكة، فإنهم على العكس من ذلك، في مراكش، أصبحوا مراقبين من طرف سلطة مركزية سعت إلى مشاركتهم في أرباحهم. فالإدريسي يذكر أن المرابطين فرضوا القبالات والمكوس على كل الحرف دون التمييز بين الهامة منها والمتواضعة، حتى أن تجارة الجراد نفسها لم تنج من هذه القبالة[٢]. أما بالنسبة للمشغلين بالتجارة البعيدة المدى، وعلى الأخص منها تجارة السودان، فإن الدولة فرضت عليهم ضريبة خاصة مقابل قيامها بحراسة وتأمين طرق القوافل التجارية. وستتأثر الحياة الاقتصادية لأغمات أكثر باستيلاء المصامدة على مقاليد الحكم، ذلك أن هؤلاء كانوا على ما يبدو في حاجة إلى الأموال لتنفيذ مجموعة من المشاريع، فلم يجدوا أمامهم سوى تجار أغمات، فنهبوا أكثر أموالهم[٣].

بالإضافة إلى مركزي أغمات ومراكش، وُجدت جنوب بلاد المصامدة مراكز أخرى نافست هذين المركزين في النشاط التجاري، وما ينتج عنه من معاملات مالية. فمراكش وأغمات كانتا مجرد حلقتين من حلقات الطريق التجاري الرابط بين بلدان المغرب الكبير وبلاد السودان موطن التِبْر والعبيد. فقد برزت مدينة سجلماسة في الجنوب الشرقي وذاع صيتها لقربها النسبي من بلاد غانة، إذ لا تفصلها عنها سوى مسيرة شهرين. وبسبب هذا الموقع بلغت سجلماسة حداً من الاتساع توفرت معه على اثني عشر باباً. ويذكر المقدسي أنها كانت قبلة للتجار من بلدان مختلفة، وهو ما أدى إلى اشتهارها بالغرباء[٤].

(١) نفسه ص ٤٥.
(٢) نفسه ص ٤٣.
(٣) الاستبصار، ص ٢٠١.
(٤) المقدسي، ص ٢٣١.

وقد استفاد تجار سجلماسة من موقع مدينتهم على طريق القوافل التجارية، فشاركوا في التجارة مع بلاد السودان مما أتاح لهم تكوين ثروات هائلة جعلتهم أغنى تجار بلاد المغرب الإسلامي، وبذلك تمكنوا من فرض أنفسهم في كل مناطقه. ويبدو أن بعضهم وقع اختياره على فاس كمركز لإقامته ونقطة لتسيير أعماله التجارية سواء في اتجاه بلاد السودان، أو في اتجاه بقية أسواق المغرب الإسلامي.

وإلى الجنوب الغربي من سجلماسة تقع مدينة درعة، التي اعتبرت بدورها خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين نقطة استراحة وعبور للقوافل التجارية المتجهة نحو بلاد السودان. فقد اعتبرت حلقة أساسية من حلقات الطريق التجاري الرابط بين تلمسان ونول عبر فاس، أغمات، سجلماسة، تامدولت(١). وقد تميزت درعة بسبب موقعها بكثرة الحركة والرواج والسيولة النقدية. حتى أن يوم الجمعة وحده ـ إذا نحن صدقنا صاحب «الاستبصار» ـ(٢) يشهد قيام عدة أسواق في مواقع كثيرة ومتقاربة.

إن هذا الرواج التجاري الذي شهدته درعة والواحات الجنوبية عموماً قديم يعود إلى أيام زناتة، حيث قامت حركة تجارية نشيطة بين هذه الواحات ومدن المغرب الشمالية وتلمسان وبلاد إفريقية. وكانت القبائل الزناتية صلة وصل بين هذه الواحات والمناطق المذكورة منذ القرن الخامس الهجري. وكان الزناتيون يربون الجمال، إلا أنهم كانوا في الوقت نفسه يتوفرون على قطعان من المواشي الصغيرة فاقت في أهميتها ما كانت تتوفر عليه القبائل الصنهاجية. ولما كانت العناصر القبلية المستقرة بهذه الواحات تشتكي من ندرة اللحوم والحبوب، فإن القبائل الزناتية الرحل، كانت تقايضها لحوم مواشيها وحبوب المناطق الشمالية بالتمور، التي كانت تقوم ببيعها في أسواق المدن االشمالية لتشتري بعائداتها المواد المصنعة.

---

(١) عز الدين موسى، ص ٣١١.

(٢) الاستبصار، ص ٢٠٦.

وهكذا، أصبحت هذه الواحات بفعل هذا النشاط التجاري نقط وصل ضرورية بين المناطق الشمالية من المغرب الإسلامي ومناطق السودان، وأفريقيا السوداء عموماً. وبفضل هذا الموقع، فإنّ بعضاً من هذه الواحات طور عدداً من الصناعات خاصة منها المعدنية والنسيجية، فصدر منتوجاتها إلى أسواق العالم الأسود، ليستورد مقابلها العبيد[1]، الذين استخدموا لتطوير الزراعات الفقيرة لهذه الواحات.

أما منطقة السوس باعتبارها مجالاً حيوياً في الاقتصاد المصمودي فإنها عرفت كباقي المناطق الواقعة بالجنوب المغربي حركة تجارية نشيطة، وقد ساعدها على ذلك غنى ظهيرها من الناحية الزراعية. ومن بين مدنها المشهورة تبرز تارودانت، التي كانت ممراً للقوافل التجارية الذاهبة إلى بلاد السودان. وكان التجار يشترون سكرها المعروف بالطبرزد، ويصدرونه إلى بقية مدن المغرب وإفريقية والأندلس. ولم تتخصص تارودانت في إنتاج السكر وحده، وإنما أيضاً اشتهرت بإنتاج العسل والثياب الرفيعة، وهو ما جعل أحد الرحالين يعتبر سكانها من «أرفه الناس وأكثرهم خصباً»[2]. وقد كان هناك نوع من التكامل الاقتصادي بين تارودانت وإقليم جزولة، إذ في الوقت الذي امتازت فيه تارودانت بإنتاج أنواع متعددة من الأقمشة والثياب، فإن جزولة تميزت بإنتاج الأدوات النحاسية فصدرتها إلى تارودانت وإلى بقية مناطق المغرب، وكانت في المقابل تستورد بعض المواد الضرورية للجزوليين.

أما أيجلي، وهي آخر بلاد السوس، فقد استفادت من موقعها المتأخر هذا، ولم تعتمد في حياتها الاقتصادية على ما يصرفه التجار بأراضيها فحسب، وإنما أعتمدت في قسط كبير من هذه الحياة على الإمكانيات الفلاحية لمنطقتها، التي تشتهر بإنتاج التمر وقصب السكر، كما ساهم تجارها بنشاط في الحركة التجارية مع بلاد السودان حيث عملوا على تصدير النحاس المحلي المسبوك نحو هذه

(١) Godinho (V): «L'économie de l'empire portugais» Paris 1969, p 111.

(٢) الإدريسي، ص ٣٩.

البلاد[١]. وتمتاز أراضيها الغربية الممتدة نحو المحيط بقيام عدة أسواق للبيع والشراء، وهو دليل آخر على ديناميكية الحركة التجارية بهذه المدينة وضواحيها.

وغير بعيد عن مدينة أيجلي تقع مدينة تامدولت، التي لعبت أدواراً طلائعية قبل وبعد قيام دولة المرابطين إذ هي: «مدينة سهلية كثيرة العمارة، حافلة الأسواق»[٢]. وهي بالإضافة إلى ذلك صلة وصل بين مدن المغرب الشمالي وبلاد السودان. والطرق التجارية العديدة التي تربطها بأهم المدن التجارية خير دليل على أهميتها. فهي تتصل جنوباً بأوداغشت، وشرقاً بسجلماسة وشمالاً بتارودانت.

٣ ـ التجارة البحرية:

إذا كانت التجارة البرية ومسالكها قد حظيا بالاهتمام الأكبر من طرف مؤلفي العصر الوسيط، فإن نفس الاهتمام لم ينصب على التجارة البحرية رغم دور البحر في ربط المناطق الجنوبية للمغرب بمناطقه الشمالية من جهة، وربط المغرب ببلاد الأندلس وبعض سواحل المغرب الأوسط، إفريقية من جهة ثانية. ومع ذلك، فإننا لا نعدم بعض الإشارات بخصوص المرافىء، وهي، وإن كانت موزعة بين هذا المصدر وذاك، فإنها تساعد على رسم صورة أولية لعلاقة الإنسان المغربي بالبحر خلال الفترة الوسيطة، وسنعمل على إبراز بعض ملامح النشاط التجاري، الذي عرفته بعض الموانىء التي كانت لها علاقة مباشرة بالوطن المصمودي.

فقد تحدث الإدريسي عن مرسى آسفي الذي «كان فيها سلف آخر مرسى تصل إليه المراكب»[٣] لتحمل منه البضائع الواصلة إليه في اتجاه بلاد الأندلس، وإلى الجنوب منه يقع مرسى ماسة، الذي ترتاده السفن لشحن منتوجاته من السكر والعسل والأثواب. غير أن ميناء العيط الداخل ضمن موطن دكالة كان يعد أفضل

(١) الاستبصار، ص ٢١٢.
(٢) نفسه. ص ٢١٣.
(٣) الإدريسي، ص ٤٩.

مرسى في المنطقة لملاءمة حركة رياحه للسفن التي ترسو بـه[١]. وأهم المنتوجات التي كانت تصدر منه هي القمح والحنطة والشعير، وهي المنتوجات المتوفرة بكثرة لخصوبة المنطقة.

ويبدو أن الملاحة في البحر المظلم (المحيط الأطلسي) كانت تعاني من شدة ارتفاع الموج وشدة الريـاح[٢]. لذا كانت السفن لا تخرج منه إلا بعد انخفاض علو الموج، وسكون الرياح، وهو ما كان يتسبب في ضياع بعض الوقت للتجار. وقبل أن يتطور ميناء آسفي ويحظى بإقبال التجار البحريين، فإن ميناء رباط فوز القريب منه كان هو صلة الوصل بين المناطق الداخلية والساحل الأطلسي. ومن المعتقد أن يكون تجار أغمات هم الذين سيطروا على الحركة التجارية بهذا الميناء، حتى أن البكري نسبه إلى أغمات رغم بُعد المسافة بينهما[٣].

وفي نفس المنطقة يقع مرسى مازيغن، الذي كان يصدر انطلاقاً منه الشعير والقمح إلى مدينة سبتة لينقل من هناك إلى بلاد الأنـدلس[٤]. وعلى بعد اثني عشر ميلاً شمال مازيغن يقع مرسى آزمور الذي يدخل ضمن أراضي قبائل صنهاجة حيث كان مقراً لولاتهم. وقد حظي بإقبال التجار الأندلسيين لاقتناء قمح المنطقة، وتسويق بعض منتوجاتهم وعلى رأسها التـين[٥]. أما مرسى أنفا المعتبر ضمن أراضي برغـواطة، فهو على ما يبدو كان قليل الارتياد، حتى أن ابن سعيد اكتفى بذكره دون أدنى إشارة إلى دوره التجـاري[٦]. وربما يعود السبب في قلة نشاطه إلى الحصار الذي كان مضروباً على برغـواطة بسبب هرطقتها وانحرافها العقدي.

هكذا يبدو أن سكان الجنوب وعلى رأسهم المصامدة، قد استفادوا من هذه المنافذ البحرية لتسويق منتوجاتهم سواء في اتجاه المدن المرفئية الشمالية، أو في اتجاه

(١) نفسه ص ٤٩.
(٢) البكري، ص ١٥٣.
(٣) نفسه ص ١٥٣.
(٤) عياض (الابن): «التعريف بالقاضي عياض»، المغرب، دون تاريخ ص ٨٤٠.
(٥) القادري (محمد): «المواهب السارية في مناقب أبي شعيب السارية» مخطوط خاص، ورقة ٣٨ - ٣٩.
(٦) ابن سعيد، ص ١٣٧.

بلاد الأندلس، وبعض مناطق المغرب الكبير أو المشرقية عموماً. على أن هذه الاستفادة كانت تتوقف بين الفينة والأخرى بسبب الأزمات السياسية أو الاقتصادية. فعلى سبيل المثال عرف النشاط الملاحي ركوداً قاتلاً بعد إعلان ابن تومرت ثورته ضد المرابطين، ودخول كثير من القبائل المصمودية الجبلية تحت طاعته، مع بقاء المناطق الساحلية متشبثة ببيعها للمرابطين، ولن تظهر هذه الحركة التجارية مجدداً إلا بعد سقوط مراكش، واندحار المقاومة المرابطية بالمغرب على الأقل.

٣ ـ بعض مشاكل التجار:

عانت التجارة البعيدة المدى من عدة مشاكل كخطورة السفر في الصحراء، والتعرض لهجومات قطاع الطرق. وحتى لا تتيه القوافل بين مسالك الصحراء، فإن التجار كانوا يكترون دليلاً أو كشافاً في أول بلاد لمتونة، وغالباً ما يكون هذا المرشد من قبيلة مسوفة، لأن المسوفيين كانوا أدرى الناس بالطرق الموصلة إلى مدن السودان. وكثيراً ما كان الدليل يقوم باستباق القافلة إلى أول مدينة من مدن السودان (وهي إيوالاتن) حاملاً معه رسائل التجار إلى وكلائهم أو معارفهم هناك ليخرجوا إليهم بالزاد والماء مسيرة أربعة أيام(١). ومن لم يكن له وكيل أو قريب، فقد كان المرشد يكلّف بهذه المهمة أحد الأشخاص المعتادين على تقديم مثل هذه الخدمات مقابل أجر معلوم يتقاضاه من التاجر.

غير أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن يتيه الدليل أو يموت في الطريق، فلا يعلم أهل المدينة بخبر قدوم القافلة، مما يؤدي إلى هلاك كثير من أفرادها عطشاً. كما يحدث في أحيان اخرى أن يموت جمل، أو دابة مخصصة للركوب، مما يضطر التجار إلى التوقف ثم اللجوء إلى أقرب تجمع سكني لشراء بديلها، أو كرائه في حالة تعذر الشراء(٢). وبما أن التجارة الصحراوية كانت محاطة بالعديد من المخاطر، أقلها يمكن أن يؤدي إلى موت التاجر أو ضياع ماله، فإن التجار لجأوا

(١) ابن بطوطة، أبو عبدالله: «رحلة ابن بطوطة» دار صادر ودار بيروت، دون تاريخ، ص٦٧٥.
(٢) ابن رشد، ج ٢، ص ١٠٤٥.

بهدف التقليل من احتمالات الخسارة إلى تكوين شركات تجارية يساهم فيها تاجران أو أكثر.

ولا يخفى أن هذه الدينامية التي كانت التجارة الصحراوية سبباً من أهم أسبابها تطلبت إيجاد بنية تحتية متمثلة في التجهيزات الأساسية كالفنادق والحمامات والمطاعم، والأسواق. وقد تسابقت المدن الواقعة على طرق القوافل التجارية في توفيرها وتطويرها، والزيادة في عددها. غير أن هذه التجهيزات، كثيراً ما عانت من الركود أوقات المحن والأزمات، مما كان يؤثر سلباً على المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين بها.

وقد ظهرت إلى الوجود في أسواق المدن الكبرى حرفة جديدة، ارتبطت بالرواج التجاري، وهي حرفة الدلالة. والدلال يقوم بدور الوسيط بين البائع والمشتري مقابل نصف الثمن الذي تباع به السلعة. وكان المرابطون، وكذا الموحدون، يعرفون دخل التجار بواسطة الدلالين. فمن خلال تصريحاتهم تقدر الدولة قيمة الضريبة الواجبة على كل تاجر أو حرفي. وفي المقابل، وإن بعض التجار لجأ إلى الاتفاق مع الدلالين حتى يتجنبوا دفع مغارم عالية[1]. وقد استطاع كثير من الدلالين أن يُكَونُوا ثروات كبيرة، وهو الأمر الذي دفع بالتجار إلى التبرم منهم ورفع شكايات ضدهم مطالبين بإبعادهم من الأسواق، أو بفرض ضرائب عليهم.

(١) عز الدين موسى، ص ٢٨٤.